(توجهات التصدير الحرى للاسواق الافريقية)

(رؤيه جغرافيه)

مقدمه :

تعتبر قضيه التصدير قضيه حيويه ليس فى الدول الناميه فقط ، ولكن فى الدول المتقدمه ايضا • وتجد معنى من معانى الانفتاح ، وتجاوب الحاجه الى شئ مناسب من التعاون ، والتكامل الاقتصادي على المستوى العالمى •

ويعتمد تمويل التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه على حصيلة العائد من الصادرات، كاحد المصادر الرئيسيه للتمويل •

لذلك رفعت دوله كاليابان شعار التصدير او الموت • كما قاد قطاع التصدير عمليه التنميه الاقتصاديه فى دولة كوريا (١).

هذا وتعتبر تنميه الصادرات المصريه ضرورة حتميه للنهوض بالاقتصاد المصرى، والخروج به من الازمه• ويعنى هذا التوجه اخراج الانتاج المصرى من اطار التسويق المحلى المحدود الى ساحة التسويق العالمى • ويستوجب هذا التوجه حسن العنايه بالجوده وتحسين مستوى الانتاج ، دعما وتعضيدا للانتاج السلعى المصرى فى مجالات المنافسه الاقتصاديه على المستوى العالمى ، كما يستوجب حسن اعداد براج الترويج وحسن الدعايه لهذه المنتجات المصريه حتى ترضى ذوق المستهلك الافريقى •

وتبدو السوق الافريقيه واسعه ، وهى تضم أكثر من ٥٠٠ مليون نسمه (٢) تمتد أيديهم للتعامل مع السلع التى ترد اليهم من دول العالم • وهناك انتاج متنوع من الدول المتقدمه مثل المانيا وايطاليا واليابان والولايات المتحده الامريكيه •

وتصدر مصر للسوق الافريقى كثير من السلع غير التقليديه ،من خلال الصفقات المتكافئه • وتشمل الاطارات والادويه والمنتجات الجلديه والملح والفوسفات

(١) النشره الاقتصاديه ، شركة النصر للتصدير والاستيراد،نشره ربع سنويه، العدد ٥١، يناير سنة ١٩٩٠ ،ص ٤٢ •

(٢) الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية١٩٥٢_١٩٩١ ،يونيو،١٩٩٢ ص٣٢٠_ص ٣٢٣،الاهرام العدد٣٨٩١٥، ١٩٩٢/٦/٢٣،ص ١١ •

الصخرى والالومنيوم والواح الصلب ومحركات الديزل ومواقد الغاز والقطارات بانواعهـــا ، ومنتجات السيراميك والصاج والمواسير والادوات الكتابية .

هذا ويمكن لافريقيا فى المقابل ،ان تمد السوق المصريه باحتياجاتهـــا من السلع الاساسيه ، مثل الشاى والبن والكاكاو والاخشاب والجلود الخام و السمـــم وبذور الكتان والمواشى الحيه والمعادن مثل النحاس والزنك والرصاص وغيرها . لذلـــك تولى السياسه المصريه اهتماما ملحوظا لتنميه وتطوير العلاقات الاقتصاديه المتبادلـــه بينها وبين الدول الافريقيه .

ويتطلب التصدير تضافر الجهود والتعاون الخلاق بين قطاع الانتاج،وقطـــاع التجاره الخارجيه ، والقطاعات الاخرى كالبنوك والنقل البحرى والجمارك واجهـــزة الترويج وتنمية الصادرات . كما ان بنا" استراتيجيه للتصدير ،لاتتأتى الا بوضع خطـه قوميه للتصدير من خلال مجلس قومى للصادرات ، يضع الخطط والسياسات التصديريه، ويحقق التنسيق بين مختلف الاجهزه الانتاجيه والتسويقيه والتنفيذيه ، التى تكفـــل دعم وتنمية الطاقات الحاليه فى مجال التصدير وانشا" المشروعات الموجهه للتصديـــر بايجاد المناخ المناسب والحافز الجزى .

وقد بلغت قيمة الصادرات المصريه عام ١٩٩١ نحو ١١٧٢٥ مليون جنيه ، بينما بلغت قيمة الواردات ٢٥٢١٦ مليون جنيه .وبلغت نسبة تغطيه الصـــادرات الى الواردات ٤٦,٧ ٪ .

وتتناول هذه الدراسه اهمية الاسواق الافريقيه للصادرات من السلع المصريـة ويهدف البحث الوصول الى سياسة تعـزز تنميه الصادرات المصريه للاسواق الافريقيـــه، والوقوف على اهم المشاكل التى تعترض انسياب الصادرات المصريه لهذه الاسواق .ومـــن ثم يتسنى وضع الحلول والمقترحات المطلوبه لتنمية الصادرات من السلع المصريـــه ، للاسواق الافريقية .

وقد اعتمدت هذه الدراسه على المصادر الاحصائية من الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ،ومركز الحاسب الالى ، وشركة النصر للتصدير والاستيراد ،ومركز تنمية الصادرات المصريه ،هذا بالاضافه الى بعض المراجع العربيه والأجنبيه ، التى تعالج قضايا التصدير ، وحركة التجاره الدوليه .

وقد استخدمت الباحثه بعض الاساليب الاحصائيه فى معالجه الاحصائيات، التى جمعت،كحساب نسبة العجز والزياده للصادرات والواردات ، ونسبة صادرات وواردات مصر الى ومن مجموعات الدول المختلفه ، ونسبة الصادرات المصريه من السلع المختلفه للدول الافريقيه .

وقد قسم موضوع الدراسه الى اربعة مباحث :

تناول المبحث الاول سياسة تنمية الصادرات المصريه للاسواق الافريقيه للتعرف على الامكانات التى يجب ان تتوافر لاجهزة ومؤسسات الانتاج والتصدير ، ووسائل التمويل حتى يمكنها الصمود أمام منافسه السلع الاجنبيه .

وتناول المبحث الثانى الصادرات المصريه للاسواق الافريقيه وتتبع التطور التاريخى ، والوضع الحالى للصادرات المصريه لهذه الاسواق .

وتناول المبحث الثالث المشاكل التى تعوق انسياب الصادرات المصريه للاسواق الافريقيه ، للتعرف على اثر هذه المشاكل على حجم التجاره بين مصر والدول الافريقيه .

وتناول المبحث الرابع الحلول والمقترحات الواجب توافرها لتنمية الصادرات المصريه للاسواق الافريقيه ، حتى يمكنها غزو الاسواق ،والوصول الى حجم مناسب من التجاره مع هذه الدول الافريقيه .

سياسة تنمية الصادرات الحربه للاسواق الافريقية :

تظل قضية تنمية الصادرات لفترة طويله من أهم القضايا ، وهى مطروحه على الساحه سواء فى الوقت الحالى او المستقبل .واذا كانت سياسه تنمية الصادرات تهتم ـ بصفه عامه ـ بوسائل تدعيم زيادة الانتاج المحلى لسلع التصدير فانها لابد ان تراعى الاهتمام باتساع نطاق اسواق التصدير، وتنمية الاسواق الحاليه او مايسمى بخلق اسواق جديدة للصادرات الحربه .

ويتحرى هذا التوجه المستجد فى مجال التجاره الخارجيه ،الاخذ بسطق متوازن ومناسب يضبط العلاقه بين الواردات والصادرات .ويبيح هذا المنطق باستيراد السلع الحيويه ، التى لايمكن لسبب أو آخر انتاجها داخل البلاد مثل السلع الاستهلاكيه الضروريه كالمنتجات الكيمايه والدوائيه والمواد الغذائيه الضروريه والسلع الانتاجيه الضروريه كالاسمده والمبيدات الحشريه والماكينات (١).

واذا كانت سياسه تنمية الصادرات تحتاج الى كفاءة عاليه لاجهزة ومؤسسات تسويق الانتاج لحساب التصدير، او وسائل تمويل مستمره ومستلزمات انتاج محليه وخارجيه متطوره . وبمعنى اخر مطلوب هيكل انتاجى متقدم قوى قادر على الصمود بانتاجه امام المنافسه القويه التى تواجهه فى اسواق العالم ـ فذلك قد لايكون متوافرا لسلع التصدير الحربه فى اسواق الدول الاوروبيه والامريكيه .

ولهذا تعتبر الاسواق الافريقيه بصفة خاصه مجال مناسب لتنمية صادرات السلع الحربه اليها . وذلك يرجع الى عدة عوامل أهمها :

ـ ان الانتاج المطلوب لهذه الدول ، يتمشى مع مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولى . ولهذا فهى تزيد المزايا النسبيه التى تتمتع بها مصر، ولاتتعارض معها . فلايتطلب الامر اكثر من زيادة فى جودة وانتاج سلع التصدير الحربية النقليديه .واذا كان تقسيم العمل ممكن ان يطور المستوى الاقتصادى للمجتمع ، فان التخصص يصل بنا بالضروره الى مخرجات اكثر لانتاج السلع

(١) هانيباخان، ترجمة مصطفى عبدالباسط ، العلاقات الاقتصاديه الخارجية للدول الناميه ، الهيئة الحربه العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٧٧،ص١٠.

المتنوعه والاجود (١).

- تعتبر الاسواق الافريقيه من أكثر الاسواق مناسبه لسلع التصدير المصريه، مثل السلع الزراعيه الغذائيه لحساب الاستهلاك المباشر، والسلع الاستهلاكيه المعمره، ومنتجات الصناعات الحرفيه والصناعات الصغيره .

- ان طبيعة الصادرات المطلوبه للاسواق الافريقيه لاترهق القطاعات الانتاجيه لسلع التصدير فى انتاج سلع غيرمألوفه . كما أنها لاتفرض احداث تغيرات تكنولوجيه أو ذات مستوى تكنيكى مرتفع لهيكل الانتاج المحلى (٢).

ان الصادرات المصريه وهى جزء من حركة التجاره الخارجيه، تؤثر وبشكل جوهرى فى الميزان التجارى للبلاد ،وفى ميزان المدفوعات ،وقد كان لانخفاض الصادرات المصريه عن الواردات بشكل كبير اثر فى حدوث خلل فى الميزان التجارى ، وعجز واضح فى ميزان المدفوعات .

فبينما كانت الصادرات المصريه فى عام ١٩٨٧/٨٦ نحو ٢٧٠٦٫٩ مليون جنيه ،ارتفعت الى ٣٢٦٦ مليون جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ . ثم انخفضت نسبيا فى عام ١٩٨٩/٨٨ الى ٣٣٨٣٫٤ مليون جنيه . وكانت الواردات نحو ١٢٣٨٧٫٩مليون جنيه ، ١٢٧٣٢٫٧ مليون جنيه ، ١٩٨٦٩٫٨ مليون جنيه (٣)فى السنوات السابقة على الترتيب .

وهذا معناه ان الصادرات المصريه تبدو ذات نمو محدود او متواضع، بينما

---

(١) Friedvich: International Economics Mc-graw Hill, London, 1973, P.2.

(٢) انباء الصادرات ، مركز تنمية الصادرات المصريه ، العدد ٣٩، ابريل سنة ١٩٨٥ ،ص ٥٥ .

(٣) النشره الاقتصاديه ،شركة النصر للتصدير والاستيراد، العدد ٥٢،يناير سنة ١٩٩١ ، ص ٢٠ .

تكون الواردات فى نمو مطرد،ولم تتعد نسبه الصادرات الى الواردات فى هذه السنوات ٢ر١٩٪ ، ٢ر١٢٪ ، ١٧٪ على الترتيب ، اى بمتوسط يقل عن ٢٠٪ من جملة الواردات .

ان توضح اهمية اتباع سياسات تنمية الصادرات للاقتصاد المصرى،الذى مازال يعانى من حالة عدم التوازن المزمن فى الميزان التجارى السلعى ، يعتبر من الامور الهامه . وقد كان من بين الاسباب التى ادت الى عدم التوازن هى :

١ - عشوائية سياسات التصدير المعمول بها ، واعتمادها على عدد محدود من السلع . قل ان ذلك يعنى افتقار القدره على الوصول الى الاسواق احيانا ، وعلى العمود من اجل استمرار الوجود بها احيانا اخرى .

٢ - تزايد معدلات الاستهلاك المحلى فى الاسواق المصريه من سلع التصدير، واصبح التسويق المحلى هو الشغل الشاغل للمنتجين، وخيم الاهمال على الحصص المناسبه لحساب التصدير . وزادت الواردات المصريه لتوفير العجز (ثلاجات كهربائيه - سلع معمره - ملابس واقمشه - سلع غذائيه..) .

٣ - اضف الى ذلك ايضا غياب او افتقار الدراسات الاقتصاديه الموضوعيه الجاده عن الاحتياجات الحقيقيه للاسواق الخارجيه العالميه وبصفة خاصه لاسواق الدول النامية ودول القاره الافريقيه ، وتأمين الامداد المستمر من الصادرات المصريه استجابه لحاجة هذه الاسواق .

٤ - اتجاه سياسه الانفتاح الاقتصادى خلال فترة السبعينات الى انتاج سلع استهلاكيه للسوق المحلى . هذا بالاضافه الى توجيه جزء كبير، يزيد عن ٥٥٪ من الاستثمارات الاجنبيه الى انشطة غير انتاجيه (بنوك - صحه وعلاج - سياحه) (١) .

---

(١) انباء الصادرات ، مركز تنمية الصادرات المصريه، العدد ٢٩،ابريل سنة ١٩٨٥ ص ٥٥ .

هذا ،وانطلاقا من فهم وحسن استيعاب هذه الملاحظات يكون من المفيد اجراء التحليل المناسب للتجاره الخارجيه المصريه عام ١٩٩٠ ، ويتضح من الجدول ١ وشكل ١، ٢ مايلى :

- تفوقت صادرات البترول ومشتقاته بنسبة ٦٧٪ على الواردات منه .
- بلغت صادرات المواد الخام الزراعيه ١٠٨٦ مليون جنيه وقد شملت (قطن خام – بطاطس – برتقال – بصل طازج) .
- بلغت الواردات من الخامات الزراعيه ٣٥١٢ مليون جنيه وقد شملت(قمح – فوه – دخان – صوف خام) . اى ان مصر تستورد اكثر من ثلثى مانتنتج من السلع الخام الزراعيه .

جدول ١ الصادرات والواردات المصريه من السلع المختلفه عام ١٩٩٠ (١)

القيمة : مليون جنيه

السلع	صادرات	واردات	العجز أو الزياده
بترول	١٨٩٥	٢٤٦	١٦٤٩
مواد خام زراعيه	١٠٨٦	٣٥١٢	– ٢٤٢٦
سلع وسيطه	١٣١٣	١٠٠٤٢	– ٨٧٢٩
سلع استثماريه	٤٣	٥٣٠١	– ٥٢٥٨
سلع معمره	—	٦٨٢	– ٦٨٢
سلع استهلاكيه	٢٥٧٥	٤٧٢٣	– ٢١٤٨
سلع اخرى	٤٢	٣١٧	– ٢٧٥
الاجمالى	٦٩٥٤	٢٤٨٢٣	– ١٧٨٦٩

(١) النشره الاقتصاديه، البنك الاهلى المصرى ،العدد الرابع ،مجلد ٤٤،لسنه ١٩٩١ ص ٣٩٥ ، ص ٣٩٦ .

ويجب الايغيب عن اذهاننا ان مصر بلد زراعى ، وتتمتع بميزه نسبيه فـــى انتاج تلك السلع اذا ماتغلبت على معوقات تنمية الانتاج الزراعى لديها • مما يتيـــح اليها فرصة كبيره للتصدير للاسواق الافريقية خاصة السلع الغذائيه المزروعه •

بلغت واردات السلع الوسيطه عشره أمثال صادراتها وقد شملت (شحـــوم حيوانيه ـ زيوت نباتيه ـ زيوت تشحيم ـ مواد كيمائيه ـ اسمده ـ اسمنـــت ـ اخشاب ـ حديد تسليح ـ ورق صحف) بينما شملت معظم الصادرات المصريـــة (غزل قطن ـ سبائك الالومنيوم) •

وفى الوقت الذى بلغت فيه قيمة واردات السلع الاستثماريه نحو ٥٣٠١مليـون جنيه (الات وسائل نقل ـ جرارات وقاطرات ـ مضخات ومحركات ـ الات حفـــر) بلغت قيمه الصادرات نحو ٤٣ مليون جنيه شملت (آلات واجهزة كهربائيه ومعـــدات نقل)•

بلغت واردات السلع المعمره ٦٨٢ مليون جنيه شملت (سيارات ركـوب ـ تلفزيونات واجزاؤها) فى حين ان الصادرات من نفس السلع المعمره تغيب عـــن ساحة التصدير تماما •

أما السلع الاستهلاكيه فقد بلغت صادراتها ٢٥٧٥ مليون جنيه وشملت(الارز ـ البصل المجفف ـ احذيه ومصنوعات جلديه ـ الاقمشه القطنيه ـ الملابس الجاهزه) • بينما بلغت الواردات من السلع الاستهلاكيه نحو ٤٧٢٣ مليون جنيه ، وشملـــت (سكر مكرر ـ دقيق قمح ـ الشاى ـ الادويه والالبان ومنتجاتها) اى ان مصـــر تستورد ضعف ماتنتج من السلع الاستهلاكيه •

ويتبين مما سبق ان الصادرات المصريه من المواد الخام الزراعيه والسلـــع الوسيطه والسلع الاستثماريه والمعمره والسلع الاستهلاكيه حققت عجزا بالنسبه للـواردات من نفس السلع يقدر نسبته بنحو ٦٩ ٪ ،٨٦ر٩٠٪ ،٩٩٪ ،١٠٠٪ ،٤٥ر٥٪على الترتيب •

الصادرات المصريه لاسواق الدول الافريقية :

ان تنمية الصادرات من السلع المصريه لاسواق الدول الافريقيه تزيد من دعم وتنمية العلاقات السياسيه لمصر بدول القاره وتعيد التوازن المفقود،لميزان المعاملات السلعيه فى مصر .

وقبل عام ١٩٥٢ لم تكن هناك علاقات اقتصاديه مصريه افريقيه، بل كان هناك مايسمى بعلاقات مصر الاقتصاديه بدول حوض النيل ، او بتعبير أدق كانت علاقات مصريه سودانيه فى مجال التبادل التجارى .

وبعد عام ١٩٥٢ ، وعلى وجه التحديد منذ عام ١٩٥٦ ،بدأت الصادرات المصريه توجد فى الاسواق الافريقيه . وقد ادركنا فى ذلك الوقت ان الدول الافريقيه سوف تسعى بعد تحريرها الى الابتعاد عن التعامل مع الدول التى كانت تستعمرها. وحاولنا استثمار مناخ التقارب السياسى فى ذلك الوقت ، بين مصر والدول الافريقيه ، خاصة بعد توقيع اتفاقيه الدار البيضاء التى شارك فيها الرئيس جمال عبدالناصر ورئيس غينيا ورئيس غانا وملك المغرب ورئيس مالى ، بهدف دعم التعاون بين هذه الدول فى المجال الاقتصادى . وبالفعل انشئت ثلاثة فروع لشركة النصر فى غانا ونيجيريا وغينيا ، وبدأت الشركه فى اقتحام مجالات العمل التجارى مع هذه الدول.(١)

ومن ثم زادت قيمة الصادرات المصريه للاسواق الافريقيه من ٢مليون جنيه عام ١٩٥٦ الى ١٧ مليون جنيه فى اواخر عام ١٩٦٧. واشتملت الصادرات على مجموعه من السلع التقليديه المصريه مثل المنسوجات القطنيه والاسمنت والسكر المكرر والكيماويات ومواد الطباعه والكتب ـ المطبوعات واطارات السياراتوالسجاد . وقد زادت الصادرات المصريه لاسواق الدول الافريقيه من ١٢ مليون جنيه عام ١٩٦٧

---

(١) الاهرام الاقتصادى ، العدد ١٢٠٥ ، ١٧ فبراير سنة ١٩٩٢،ص ٥٤.

الى ٢٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣[١] .

ويرجع ذلك الى اتجاه الحكومه فى ذلك الوقت الى تشجيع التصدير،وتحقيق معدل نمو مدروس للصادرات المصريه ، فى اطار اتفاقيات التجاره والدفع الثنائيه ، وانتعشت لذلك الصناعات الحرفيه الصغيره، والتى كانت متخصصه فى الوفاء بعقود التصدير كما قامت صادرات تلك الصناعات بتقديم الانتاج المصرى الى الاسواق الافريقيه،وأدى ذلك الى تحقيق فائض فى ميزان المعاملات السلعيه يقدر بنحو ٨٢ر٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣ [٢] وفى اطار تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى واتجاه معظمها الى انشطة غير انتاجيه ، وعدم التزام المشروعات الانتاجيه منها لشرط تصدير نصف انتاجها للخارج فى ظل غياب الرقابه عليها ، اتجهت بعضها الى المبالغه فى استيراد احتياجاتها للاتجار فيها تحت ستار التشغيل والانتاج .

وأدى ذلك الى انخفاض الصادرات السلعيه للاسواق الافريقيه بصفة خاصه الى نحو ٦ر١ مليون جنيه عام ١٩٨١ . وذلك لاختلاف السياسه الاقتصاديه المتبعه وتزايد استثمارات رؤوس الاموال الاجنبيه . واصبح حجم التعامل الاقتصادى والتجارى مع الدول الافريقيه ضئيلا . فدولة كنيجيريا اكبر دوله تملك رصيدا بشريا فى افريقيا . ولها من الامكانات الطبيعيه وخاصة البترول وعطاء الارض الخصبه ـ لم يصل حجم التبادل التجارى بالكامل الا ٤٪ من حجم التبادل التجارى بينها وبين مصر .. فى حين ان حجم التبادل التجارى بينها وبين امريكا واوروبا واسرائيل يصل الى اكثر من ٨٠٪ [٣] .

ولم يكن نصيب الدول الافريقيه من تجاره مصر الخارجيه محدودا للغايه

---

(١) Mabro and S.Radwan: The Industrialization of Egypt 1939-1973, Oxcord, 1976, P.212-229.

(٢) انباء الصادرات ، مركز تنمية الصادرات المصريه ، العدد ٦٥، سبتمبر سنة ١٩٨٧ ، ص ٥١ .

(٣) الاهرام الاقتصادى ، العدد ١٢٠٦ ، ٢٤ فبراير سنة ١٩٩٢ ،ص٦٠ .

فقط بل ظل يتناقص باستمرار خلال العقد الاخير.وقد انخفضت الصادرات المصريـــة الى دول القاره الافريقيه من ٢٧ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ٢ر٩ مليون جنيـــه عام ١٩٨٠ بنسبه نقص ٣ر٨٩٪ ،ثم انخفضت الصادرات الى ٦ر١مليون جنيه عـام ١٩٨١ بنسبه نقص ٨ر٤٤٪ .

اما فيما يتعلق بالواردات المصريه من الدول الافريقيه ، فقد كانت متقلبـــه خلال العقد الاخير. وبلغت الواردات المصريه من الدول الافريقيه نحو ٣٣مليـــون جنيه عام ١٩٧٥، انخفضت الى ١ر١٥ مليون جنيه عام ١٩٨٠ بنسبة نقص٥٤ر٥٪، ثم زادت الى ٩ر١٩ مليون جنيه عام ١٩٨١ بنسبة زيادة ٨ر٢١٪ .

ويتضح من الجدول ٢ والشكل ٣، ٤ مبلغ تدنى حجم التبادل التجـــارى بين مصر والدول الافريقيه ، مقارنه بالتبادل التجارى مع دول العالم المختلفـــه. وجاءت دول غرب اوروبا فى المرتبه الاولى بنسبة واردات بلغت ١ر٤٤٪ ،٦ر٤٤٪ عامى ١٩٩٠، ١٩٩١ على الترتيب ، وبنسبة صادرات بلغت ١ر٣٨٪ ، ٢ر٤٠ ٪ فى العامين السابقين على الترتيب .

واحتلت دول شرق اوروبا المكانه الثانيه فى حصولها على الصادرات المصريه، بنســبة ٩٠ر٢٣٪ عام ١٩٩٠، وجاءت فى المرتبه الثالثه عام ١٩٩١ بنسبة ٢ر١٦٪. كمـا احتلت دول اسيا المكانه الثالثه عام ١٩٩٠ ، بنسبه واردات ١٣٪ ، وبنســـبـــة صادرات ٩ر١٦٪ ، وجاءت فى المرتبه الثانيه عام ١٩٩١ بنسبه صادرات ٧ر٢١٪ ، واحتلت المكانه الثالثه عام ١٩٩١ بنسبة واردات ٤ر١٣٪ .

وجاءت الدول الافريقيه فى المرتبه السابعة عام ١٩٩٠ بنسبه صادرات ١ر٪، وبنسبة واردات ٨ر٪ ، كما احتلت المرتبه السابعه عام ١٩٩١ بنسبه واردات ٣ر١٪،وجاءت فى المكانه السادسه بنسبة صادرات ٦ر٪ .

هذا ويتبين مما سبق ان الصادرات المصريه للدول الافريقيه زادت من١ر ٪ من اجمالى الصادات المصريه عام ١٩٩٠، الى ٦ر٪ عام ١٩٩١ بنسبة زياده ٥٠٠٪

جدول ٢ التبادل التجارى بين جمهورية مصر العربيه ومجموعات الدول المختلفه
خلال ١٩٩٠ ، ١٩٩١ (١)

القيمه: مليون جنيه

الدول	الصادرات				الواردات			
	١٩٩٠	%	١٩٩١	%	١٩٩٠	%	١٩٩١	%
دول غرب اوروبا	٢٦٥٢ر٧	٣٨ر١	٤٧٣١ م	٤٠ر٢	١٠٩٤٢ر٣	٤٤ر١	١١٢٤٢ر٨	٤٤ر٢
،، شرق اوروبا	١٦٦١ر٧	٢٣ر٩	١٩٠٨ر٤	١٦ر٢	٣١٩٥ر٤	١٢ر٩	٢٥٦٢	١٠ر٢
،، اسيـــا	١١٧٥ر٧	١٦ر٩	٢٥٤٨ر٠	٢١ر٧	٣٢٢٤ر٢	١٢	٣٣٧٦ر٢	١٣ر٤
الدول العربيه	٧٢٢ر٩	١٠ر٤	١٣١٩ر٩	١١ر٢	٥٠٤ر٤	٢ر٠	٨١٢ر١	٣ر٢
دول امريكا الشماليه	٦١٤ر١	٨ر٨	٩١٦	٧ر٨	٣٦٨٦ر٩	١٤ر٩	٤٣١٠ر٤	١٧ر١
،،امريكا الجنوبيه	٥١ م	٧ر	٥٧ م	م	١٥٤ م	٦ر	٣٦ر٩	١٥ر
،،،، الوسطى	١١ر١	٠٤ر	٤١ر٢	٤ر	٥٧٤ر٩	٢ر٣	٥٣٠ م	٢ر١
،، افريقيـــا	٨ م	١ر	٦٨ م	٦ر	١٨٦ر٣	٨ر	٢٢٢ر٤	١ر٣
الاقيانوسيـــه	٢ر٩	٠٤ر	٤ر٧	٠٤ر	١٢٢٨ر٦	٤ر٩	٨٧٨ م	٣ م
دول اخـــرى	٦٢ر٦	٩ر	١٦٩	١ر٤	١١٢٥ر٤	٤ م	١١٢٣ م	٤ م
الجملـــه	٦٩٥٣ر٨	١٠٠	١١٧٦٤ر٧	١٠٠	٢٤٨٢٣ر٢	١٠٠	٢٥٢١٦ر٣	١٠٠

(١) الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ــ ١٩٩١، يونيو ١٩٩٢، ص ٢٠٠ .

ويرجع ذلك الى عقد الصفقات المتكافئة بين مصر وبين كثير من الدول الافريقيه ، الى جانب ارسال البعثات لدراسة التعاقدات الممكنه فى اطار قوائم سلع الصادرات. فزادت الصادرات المصريه لدولة ليبيريا من ١٧ ألف جنيه عام ١٩٩٠ ، الى ٢٤٫٥مليـــون جنيه عام ١٩٩١ . وشملت صادرات البترول الخام . كما زادت الصادرات المصريـــة لدولة كينيا من ٢٢٥ الف جنيه عام ١٩٩٠، الى ٩٫٦ مليون جنيه عام ١٩٩١، وشملت صادرات الارز والاحذيه الجلديه .

ويزيد عدد الدول الافريقيه التى تتعامل معها مصر تجاريا واقتصاديا ، علـــى ٢٥ دوله افريقيه . وقد بلغت نسبة الصادرات المصريه لدولة نيجيريا وساحل العـــاج وجيبوتى وزامبيا وأوغنده اكثر من ٧٠٪ من اجمالى الصادرات المصريه للدول الافريقيـــه عام ١٩٩٠ جدول ٣، شكل ٥ . واحتلت نيجيريا المكانه الاولى بنســبة واردات ٢١٫٧٪ . وشملت الصادرات المصريه اليها مصنوعات الحديدوالصلب والاحذيه والخيـــوط القطنيه والقطن الطبى ولوازم السفر من الجلد الطبيعى والصناعى ، الى جانب الاعمال والكتب والمطبوعات .

وجائت دولة ساحل العاج فى المرتبه الثانيه وبلغت نسبة الصادرات المصريـــه اليها ١٨٫٤٪ .وشملت الادوات الكهربائيه (الثلاجات ــ التلفزيونات) والمنتجـــات الطبيه والسجاد والاثاث الخشبى ، الى جانب المنتجات الجلديه وغزل القطن وعلـــف الحيوانات .

كما احتلت دوله جيبوتى المكانه الثالثه .وبلغت نسبة الصادرات المصرية اليهـا ١٥٫٢٪ من اجمالى الصادرات المصرية للدول الافريقيه .وشملت المنسوجات القطنيه والملابـــس الحريمى وملابس الاطفال والاحذية وادوات المطبخ والقطن الطبى ، الى جانب الفواكـه الطازجه والمجمده (١) .

---

(١) البيانات الخاصه بصادرات عام ١٩٩٠، ١٩٩١ من الحاسب الالى، الجهـاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء .

جدول ٣ الصادرات الحضريه للدول الافريقيه عامـــــى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ (١)

القيمه:الف جنيه

الدول	الصـــادرات			
	١٩٩٠	٪	١٩٩١	٪
نيجيريـــا	١٨٥٤	٢١ر٧	ص٤٠١٤	٥ر٩
ساحل العاج	١٥٧٢	١٨ر٤	١٩٥٥	٢ر٩
داهومـــى	٣٦٢	٤ر٣	٤٧ر٦	١ر
النيجـــر	٢٠٧	٢ر٤	١ر٦٢	١ر
سيراليـــون	١٧٧ر٧	١ر٢	٣٣	٠٥ر
غانـــا	٨٨	١ر٠	١٢٩٢	١ر٨
غينيـــا	٥٧	٠ر٧	٢٣١	٠ر٣
ليبيريـــا	١٧	٢ر	٢٤٥٤٩	٣٥ر٨
جيبوتـــى	١٢٩٨	١٥ر٢	٤٦٤٥	٦ر٨
الصومـــال	٢٨٢	٣ر٣	٥٠٨	٧ر
كينيـــا	٢٢٥	٢ر٦	٩٥٦٥	١٤
اثيوبيـــا	١٩٤	٢ر٣	٣٣٨٧	٤ر٩
اوغنـــده	٤٢٤	٥ر٠	ص١٠٠	١٤٦ر
موزمبيـــق	٢٣٥	٣ر٩	٢٥٦	٤ر
زامبيـــا	٩٠٣	١٠ر٦	٢١٣ر٩	٣ر
زائيـــر	١٤٧ر٧	٢ر٠	ص١٦٩	٢ر
الكمـــرون	١٣٨	١ر٦	١٨٠ر٨	٣ر
دول افريقيه اخـرى	٢٥٥ر٦	٣ر٠	١٧٣٣١ر١	٢٥ر٣
الاجمالى	٨٥٣٨	١٠٠	٦٨٥٤١	١٠٠

(١) الحاسب الالى ، الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء .

أما دولة زامبيا فاحتلت المرتبه الرابعه . وبلغت نسبة الصادرات المصريه اليها ٦ر١٠ من اجمالى الصادرات المصريه للدول الافريقيه . وشملت القطن الطبى والاثـــــــاث الخشبى والاحذيه والحلوى .

وجاءت دولة اوغنده فى المكانه الخامسه . وبلغت نسبة الصادرات المصريه اليها ٥٪ من اجمالى الصادرات المصريه للدول الافريقيه .وشملت المسوجات القطنيه والملابس الخارجيه للسيدات والرجال والمفروشات ولوازم السفر والاكسسوارات ، الى جانب الكتـــب والمطبوعات .

أما باقى الدول الافريقيه فلاتتعدى الصادرات المصريه اليها ٣٠٪ من اجمالـــى الصادرات المصريه للدول الافريقيه عام ١٩٩٠. وفى عام ١٩٩١ تغير الوضع تماما واصبحت كينيا وليبيريا تستحوذا على اكبر كميه مصدره من السلع المصريه ، بلغت نسبتها ٨ر٤٩٪ من اجمالى الصادرات المصريه للدول الافريقيه .وشملت الصادرات الارز والاحذيه الجلديه لدولة كينيا ، كما شملت صادرات البترول الخام لدولة ليبيريا (١).

وهناك حقيقه هامه يجب ان نذركها جيدا ، وهى ان منتجاتنا المصريـــــه مطلوبه فى كل الاسواق الافريقيه ، وتفوق تلك النوعيات الانتاجيه التى تتدفق علـــى هذه الاسواق من دول كثيره فى انحاء العالم . فصناعة الادوية المصريه من الصناعات الرائدة فى افريقيا .ونظرا لندرة المصدر من انتاج الدواء المصرى الى الاسواق الافريقيـة، فان تجارة السوق السوداء فى الادويه المصريه اصبحت ظاهرة مألوفه .وظهرت عصابـــات افريقيه متخصصه فى تهريب الدواء المصرى ،وخاصة الادويه الخاصه بعلاج الكبد والسكر، فهى ارخص اسعارا من اى سوق فى العالم . ولانها مدعومه ايضا فيزداد الاقبـــال عليها وتباع باضعاف اسعارها فى الدول الافريقيه .

لذلك يجب على شركات الادويه المصريه ان تتعامل مع السوق الافريقى بسعـر

---

(١) البيانات الخاصه بصادرات عام ١٩٩٠، ١٩٩١من الحاسب الالى ، الجهـــاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء .

مناسب ، حتى يستحوذ الدواء المصرى على ثقة المستهلك الافريقى ،ويمكن زيادة سعره، وبذلك تفتح اسواقا كثيره لمنتجات الادويه المصريه .

وفى عواصم افريقيه كثيره انواع من السجاد والكليم ـ انتاج فرنسا وايطاليا والمانيا واسبانيا والبرتغال ـ وتباع باسعار خياليه فى حين ان الانتاج المصرى من السجاد والكليم يفوق الانتاج الاوروبى الصدر لهذه الاسواق جودة وسعرا .فلماذا لانقتحم السوق الافريقى بهذه المنتجات الفاخره ؟ وهى التى ستكون مبعث فخر واعتزاز من المواطن الافريقى بانتاج دوله افريقيه ، الى جانب انها منافسه افريقيه لدول اوروبا المصدره لهذه النوعيات (١).

ان التعامل مع افريقيا يمكن ان يكون تحت مظلة التبادل التكاملى بدرجة كبيره . فافريقيا قادره على تغطيه حاجتها من الحبوب والمحاصيل والمواد الاخرى التى تذخر بها ثروات افريقيا . فدولة كنيجيريا قادرة على تغطية حاجة القاره كلها من القمح .واذا تم تنمية قدره هذه الدوله الافريقيه لانتهت الحاجه الى القمح كسلعه استراتيجيه ،تحتاجها دول القاره . ولكن هذا لم يتم الا بتعويض ماستفقده نيجيريا من اسواق خارجيه لتصدير بترولها ، وخاصة الاسواق الاوروبيه ،لان انتاج القمح النيجيرى بهذه الكميات الكبيره ، سيكون عنصرا خطيرا ومنافسا للقمح الامريكى .وبالتالى تحرم نيجيريا من تصدير بترولها الى امريكا . ولكن اذا تعهدت دول افريقيا باستيراد ماتحتاجه من البترول النيجيرى ، وساهمت دول اخرى اسيويه وامريكيه لاتينية فان نيجيريا ستصبح سلة القمح الافريقيه بلامنازع (٢) .

كما ان دولة اثيوبيا بها ثروة حيوانيه هائله .ويمكن توفيرها للمستهلك المصرى

---

(١) الاهرام الاقتصادى ، العدد ١٢١٠ ، ٢٢مارس سنة ١٩٩٢،ص ٦٠ .
(٢) الاهرام الاقتصادى ،العدد ١٢٠٦ ، ٢٤ فبراير ،سنة ١٩٩٢،ص ٦٠ .

باسعار رخيصه جدا • وذلك عن طريق نقلها بعبارات من الموانى الاثيوبيه الى موانـى مصر المطله على البحر الاحمر •وانا تمت هذه العقود فان المستهلك المصرى يمكنـه الحصول على كيلو اللحم بسعر زهيد (١).

المشاكل التى تواجه انسياب الصادرات المصريه للاسواق الافريقية :

تعتبر افريقيا من الناحيه النظريه ـ الامتداد الطبيعى للسوق المصريـه ـ غير ان صادراتنا لهذه القاره الكبيره مازالت محدوده نظرا لوجود العديد من المشاكـل والعقبات التى تحول دون تطوير التبادل التجارى مع دول القاره • ومن اهم المشاكل التى تواجه انسياب الصادرات المصريه للاسواق الافريقية مايلى :

١ ـ عدم توافر خطوط ملاحيه منتظمه بين جمهورية مصر العربية وموانى الـدول الافريقيه على البحر الاحمر • كذلك دول شمال افريقيا ، الامر الذى لايمكـن الشركه من الوفاء باحتياجات هذه الاسواق الهامه ، ويتأتى ذلك على اسـاس تعارض مواعيد اقتراب او اقلاع البواخر مع برامج الشحن ، التى يطلبها العملاء فى اكثر الاحيان •وهذا هو مايضيع على الشركه تلك الاسواق الهامه والبديلـه لاسواقها الحاليه فى اوروبا • وارتفاع تكلفة الشحن الجويه ، بالمقارنه بتلـك التى تعرضها شركات الملاحه العالميه • وهذا يعناه اسعارا غيرتنافسيه خاصـة وان ضوابط النقل الجويه تحرم الشحن على غير البواخر الجويه الا فى حالات خاصه جدا (٢) .

٢ ـ عدم توجيه الاهتمام الكافى للاسواق الافريقيه • ويظهر ذلك بوضوح علـى

(١) الاهرام الاقتصادى ، العدد ١٢١٠، ٢٢ مارس ،سنة ١٩٩٢، ص ١٠.
(٢) النشره الاقتصاديه ، شركة النصر للتصدير والاستيراد ، العدد ٥١،يناير سنة ١٩٩٠ ،ص ٣٤ .

الصادرات المصريه لهذه الاسواق ،حيث يلاحظ ان كثير من هذه الصادرات لا تتكرر من سنه لاخرى رغم احتياج الاسواق الافريقيه اليها . كما ان الاسواق الافريقيه تتطلب مواصفات معينه فى وارداتها من السلع يجب ان يدركها المصدر المصرى ، بحيث تتناسب والذوق الافريقى ، وتتلاءم مع الاجواء المناخيه للقاره ،فلم يعد مقبولا من جانب هذه الاسواق ، ان يصدر اليها فائض الانتاج المصرى ، كما كان يحدث فى الماضى (١) .

٣ - عدم القدره على تقديم العروض بالعمله المحليه لبعض الدول التى تشترط ذلك هذا بالاضافه الى عدم اهتمام الشركات المصريه بالاشتراك فى المناقصات ، التى تعلن بهذه الدول رغم ان كثيرا منها يعتمد بصفه رئيسيه على هذه المناقصات فى سد احتياجاته ، من الانتاج الصناعى السلعى .

٤ - عدم الاشتراك بصفة منتظمه فى المعارض والاسواق الدوليه ، التى تقام بدول القاره . كذلك عدم الاهتمام باقامة اسابيع تجاريه بالدول الافريقيه لعرض المنتجات المصريه ، بنية الترويج وكسب ثقة المستهلك فيها (٢) .

٥ - ومن الجانب الافريقى توجد عقبات ، تعترض زياده التبادل التجارى بين مصر والدول الافريقيه . نذكر منها قلة النقد الاجنبى المتاح ، وبالتالى عدم القدره على السداد الفورى لقيمه الواردات . هذا بالاضافه الى طلب بعض الجهات الافريقيه الاستيراد تحت نظام البيع لحساب الجهات المصريه ،الا ان هذا النظام لم يعد مقبولا من الجهات المصريه المصدره لخطوره نتائجه احيانا .

---

(١) انباء الصادرات ، مركز تنمية الصادرات المصريه ، العدد ٦٥، سبتمبر سنة ١٩٨٧ ، ص ٥٨ .

(٢) النشرة الاقتصاديه ، شركة النصر للتصدير والاستيراد، العدد ٥١، يناير سنة ١٩٩٠ ، ص ٣٤ .

٦ ـ تطلب بعض الاسواق الافريقيه تسهيلات ائتمانيه يصعب على الجانب المصرى قبولها او الاستجابه لها فى حالات كثيره ، هذا الى جانب رفض بعض هذه الدول التعامل من خلال شركات تجاريه حكوميه ، مثل فروع شركة النصر للتصدير والاستيراد ، لتجنب دفع مصروفات للوسطاء ، وطول الفتره الزمنيه التى تحتاجها بعض الدول للتعديل بالطرق الدستوريه فى المواعيد المناسبه على الاتفاقيات التجاريه والبروتوكولات (١) .

الرأى الجغرافى وعرض المقترحات لتنمية الصادرات المصرية للاسواق الافريقية :

من العرض السابق لابعاد مشكله قصور الصادرات المصريه وعدم وجودها أوعرضها بصوره منتظمه فى الاسواق الافريقيه • وقد ترتب على هذا القصور خلو الساحه الاقتصاديه من سياسه مناسبه لتأمين استراتيجيه التصدير السلعى المصرى للاسواق الافريقيه • ويكون ذلك سببا فى عجز ميزان المعاملات السلعيه متمثلا فى تزايد الواردات بالدرجة التى لم يستطع فائض ميزان الخدمات ان يعالجها • وأدى ذلك الى اهمال سياسه تنميه الصادرات المصريه ، وعدم التناسب الجغرافى فى خطط التصدير ، وغياب الاسواق الافريقيه من خريطه الصادرات المصريه •

لذلك يجب العمل على تنمية الصادرات المصريه للاسواق الافريقيه • ومن ثم نلتمس وضع الحلول والمقترحات ، التى تعمل على زيادة حجم التبادل التجارى ومحاولة النفاذ الى تلك الاسواق •

ولايخفى على احد انها اصبحت من أصعب اسواق العالم سواء كان الهدف النفاذ اليها او كان الهدف مواجهة المنافسة والصمود وكسب ثقة المستهلك • هذا بالاضافة الى تعقيدات تفرضها قيود الاستيراد العديده من هذه الدول او المنافسه

(١) النشره الاقتصاديه ، شركة النصر للتصدير والاستيراد ،العدد ٥٠، يناير سنة ١٩٨٩ ، ص ٥٠ • ـ٢٤١ـ

الشديده التى تلقاها السلع المصريه ، كماونوعا وسعرا . كما تفرضها ايضا الصعوبات التى تواجهها فى مسايره التسهيلات التى تقدمها بعض الدول فى اسلوب التعامل مع الاسواق الافريقيه . وفيما يلى اهم الحلول والمقترحات :

١ - يجب العمل على انشاء خطوط ملاحيه منتظمه للدول الافريقيه ، حتى يمكن الحصول على اسعار منافسه ، خاصة ان شركات الملاحه الاجنبيه تطلب اسعارا عاليه جدا للشحن الى هذه الدول . وذلك اما بشراء سفن من طريق تمويل خارجى او استئجار سفن خاصه لخدمة تجارتنا الخارجيه الى الموانى الافريقيه . كما يجب وضع جدول زمنى دقيق يتيح وصول منتجاتنا الى الاسواق الافريقيه فى المواعيد المتفق عليها فى عقود التصدير ودراسة تقديم اسعار شحن جوى تفضيلية (١) .

٢ - ضرورة تعديل قوانين النقل والشحن المصريه بحيث لاتلتزم شركات التجاره الخارجيه بضرورة الشحن على اسطول الشركة المصريه لاعمال النقل البحرى (ماترانس) .وقد اثبتت هذه القوانين انها تشكل قيدا على نمو اساطيل النقل البحرى فى مصر من ناحيه ، وتحجب قوى المنافسه عن دخول السوق المصريه لتحسين خدمة الشحن المطلوبه لتنميه تجارة مصر الخارجية من ناحية اخرى . كما انها اعاقت امكانية انشاء شركات نقل وشحن بحرية جديده فى مصر (٢) .

٣ - يجب القيام ببحوث التسويق فى الدول الافريقيه ، خاصة ان عادات المستهلك الافريقى وانماطه الاستهلاكيه ورغباته واحتياجاته واذواقه تختلف عن المستهلك المصرى .

---

(١) النشره الاقتصاديه ، شركة النصر للتصدير والاستيراد، العدد ٥٠،يناير سنة ١٩٨٩ ، ص ٤٨ ، ص ١٠١ .

(٢) النشرة الاقتصاديه ، شركة النصر للتصدير والاستيراد ،العدد ٥٤، يناير سنة ١٩٩٢ ، عدد خاص ، ص ٢٦ .

كما ان البيئه الاجتماعيه والسياسيه والاقتصاديه والحضاريه تختلف فى كل من السوق المصرى والسوق الافريقى (١).

٤ ـ التوسع فى عقد الصفقات المتكافئه للحصول على احتياجاتنا من السلع الاساسيه وتصريف منتجاتنا غير التقليديه مع تفادى مشكلات السداد بالعملات الحره، وهو احدى مزايا نظام الصفقات المتكافئه للطرفين (٢). وذلك بعد ان وصل حجم الصفقات مع دول القاره خلال فترة الثمانينات لنحو ٤٣ مليون دولار استيرادا وتصديرا ، وفى بداية التسعينات وصل اجمالى ماتم تنفيذه من هذه الصفقات مافيمته ٩ر٨ مليون دولار بنسبة ٢٣٪ تقريبا ، وهى نسبه ضئيله للغايه لاتمثل الامكانات المتاحه لتبادل السلع بين مصر ودول القارة الافريقيه (٣).

٥ ـ يجب العمل على تطوير نشاط فروع شركات التجاره الخارجيه العامله بافريقيا بالحاق فروعها بمعارض دائمه لعرض المنتجات المصريه المتطوره ، وتزويد هذه الفروع بالكتالوجات والنشرات والعينات اللازمه . ويمكن لهذه المعارض الدائمه الاشتراك بالنماذج والعينات المتوافره لديها ، فى المعارض والاسواق الدوليه التى تقام فى دول القاره. كما يمكنها الاشتراك فى الاسابيع التجاريه التى تقيمها الشركات التجاريه وبذلك نكون قد حققنا هدفين :

اولهما الاشتراك فى المعارض والاسواق المقامه بهذه البلدان والتى لايتسنى لنا الاشتراك فيها طبقا لخطه الاشتراك فى المعارض الخاصه .

وثانيهما تحقيق الوجود المستمر بهذه الاسواق ، وجذب انتباه المستوردين الافارقه

---

(١) النشره الاقتصاديه ، شركة النصر للتصدير والاستيراد، العدد ٥٤،ابريل سنة ١٩٩٢ ،ص ١٥ .

(٢) النشره الاقتصاديه ، ،، ،، ،، ،، ،العدد ٥٠،يناير سنة ١٩٨٩ ص ٥٢ـ٥٨ .

(٣) الاهرام ، العدد ٣٨٥٩٣،٥ اغسطس سنة ١٩٩٢،ص ١١.

الى الانتاج الحرى ، وتعريفهم بمزايا وخصائص السلع الحرية (١) .

٦ ـ كما أن الصناعات الحرفيه اليدويه كالاثاث الخشبى والمشغولات المعدنيه والسجاد والمنتجات الجلديه يمكن ان تجد رواجا كبيرا فى الاسواق الافريقية ، فانتاج هذه الصناعات لايتطلب مستوى تكنولوجى متقدم او مشروعات ضخمه ذات تكلفة استثماريه عاليه ، بجانب انها تحتاج لحجم كبير من العماله المحليه المدربه ، الى جانب الاستفاده من خامات البيئه وامكاناتها ،وتزايد الصادرات من الصناعات الحرفيه يتوقف على :

أ ـ الاهتمام بمراكز التدريب الفنى لهذه الصناعات وتنميتها والعوده الى نظام التلمذه الحرفيه والحفاظ على الطابع المتوارث التقليدى فى انتاج هذه الصناعات .

ب ـ الغاء الرسوم الجمركيه المفروضه على المواد الخام المستخدمه فى انتاج الصناعات الحرفيه ، والغاء رسوم التصدير المفروضه على صادرات هذه السلع .

جـ ـ ضرورة توفير مصادر التمويل المناسب وبشروط ميسره لمنتجى هذه الصناعات ،وخاصة من بنك التنميه الوطنى ، وبنك التنميه الصناعية وبنك التصدير .

٧ ـ يجب على شركات التجاره الخارجيه تدعيم سياسات التصدير للدول الافريقيه، حيث لوحظ انها لاتقوم به مما يشير الى انخفاض قيمه صادراتها وزيادة اعتمادها على عمولات التصدير والاستيراد لحساب الغير ،وذلك يرجع الى :

أ ـ انخفاض جودة سلع الانتاج المخصصه للتصدير ،وعدم الاهتمام بوسائل

---

(١) النشره الاقتصاديه ، شركة النصر للتصدير والاستيراد ،العدد٥٤،ابريل ، سنة ١٩٩٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ .

التقليدية المناسبة للمحافظة عليها اثناء عمليات التصدير من ناحية ولامكانية منافستها للسلع العالمية الاخرى من ناحية اخرى .

ب ـ نقص السيولة النقدية لدى شركات التجارة الخارجية نتيجة تجميد جزء كبير من سيولتها النقدية في صورة مخزون سلعي غير قابل للصرف .

جـ ـ لجأت شركات التجارة الخارجية الى السحب على المكشوف من البنوك التجارية لسداد التزاماتها المتزايدة وتحملت في سبيلها فوائد بنكية كبيرة .

د ـ صعوبة تحصيل شركات التجارة الخارجية لمستحقاتها لدى شركات القطاع العام والمصالح الحكومية [1] .

٨ ـ يجب اعادة النظر في السياسة السعرية المطلوبة للاسواق الافريقية والاخذ بالسياسات السعرية السائدة في الاسواق العالمية مثل :

أ ـ الاخذ بسياسة الدعم الحكومي لاسعار التصدير او مايسمى " باعادة الصادرات " كما تتبعها اسرائيل في الاسواق الافريقية .

ب ـ أو الاخذ بسياسة " الاسعار السياسية " والتي تتبعها دول الكتلة الشرقية بتخفيض اسعار الصادرات الى اقل حد ممكن لمنافسة لدول غرب اوروبا ودول امريكا ،وتوفير النقد الاجنبي .

جـ ـ او الاخذ بسياسة زيادة حجم الانتاج الحري المتميز بالجودة العالية والاسعار المعقولة ، وبالوفرة المطلوبة حتى يغطي هذا الانتاج متطلبات السوق المحلية ،ويكون قادرا في نفس الوقت على التصدير للاسواق الافريقية .

والبديل الثالث افضل الاقتراحات المعروضة ، فبالاضافة الى ان سياسة

---

(١) انباء الصادرات ،مركز تنمية الصادرات المصرية ،العدد ٣٩ ،ابريل سنة ١٩٨٥ ص ٦٥ ، ص ٦٨ .

زيادة الانتاج سوف تساهم بشكل أو باخر فى سياسات تنمية الصادرات وتوفير فرص اكبر للعماله المصريه ، فانها ايضا سوف تؤدى الى تخفيض تكلفة الانتاج للتصدير ويكون هذا هو المدخل الحقيقى للاسواق الافريقيه ، حيث انها اسواق سعريه بالدرجة الاولى (١) .

٩ ـ يجب العمل على احياء تجربه بعض شركات التجاره الخارجيه المصريه الناجحه فى مجال بعض القطاعات الخدميه ، والتى كانت فى عقدى الستينات والسبعينات وقد كانت شركة النصر للتصدير والاستيراد تمتلك بعض وحدات الاسطول البحرى ، والتى تم انتزاع ملكيتها منها وتحويلها الى شركات النقل البحرى المصرى (٢) .

١٠ـ يجب العمل على منح حوافز وجوائز التصدير لاحسن المصدرين على مستوى شركات التصدير او على المستوى الفردى ، ويمكن تمويل هذه الحوافز من الرسوم الجمركيه على الواردات (٣) .

١١ـ يجب على قطاع التمثيل التجارى والفروع والمكاتب الخارجيه لشركة النصر للتصدير والاستيراد والشركات الشقيقه تزويد الشركات الصناعيه والتجاريه بالاسعار العالميه المنافسه والمواصفات المطلوبه والمناقصات التى يعلن عنها بالخارج ونظم التعامل الخارجى مع الدول الافريقيه .

١٢ـ ضرورة التعريف بالمنتجات المصريه من خلال البرامج الموجهه بالاذاعة المصريه وكذا توظيف جزء من الخطه الاعلاميه للدول لخدمه انشطه الترويج والاعلام التجارى بالخارج (٤) .

---

(١) انباء الصادرات ، العدد ٣٩ ، المرجع السابق ، ص ٦٥ـ ٦٨ .

(٢) النشره الاقتصاديه ، شركه النصر للتصدير والاستيراد ، العدد ٥٤ ، يناير ، سنة ١٩٩٢ ، ص ٣٦ .

(٣) انباء الصادرات ، العدد ٣٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ .

(٤) النشره الاقتصاديه ، شركة النصر للتصدير والاستيراد ، العدد ٥٠ ، يناير سنة ١٩٨٩ ، ص ١٠٣ .

١٣ ـ يجب استخدام وارداتنا الضخمه من بعض الدول مثل كينيا (٦٠مليون جنيه لاستيراد الشاى) وزيمبابوى (٤ مليون جنيه لاستيراد الدخان) وغيرهـا كورقة ضغط لزياده الصادرات المصريه لهذه الدول ، وربط جزء من هذه الواردات بصادرات مصريه متنوعه (١) .

(١) الاهرام ،العدد ٣٨٥٩٣، ١٥غسطس ، سنة ١٩٩٢، ص ١١.

خاتمـــــــه

لاشك ان موضوع تنمية الصادرات المصريه من القطاعات الانتاجيه الهامه، بهدف تضييق أو سد العجز بين الصادرات والواردات ، هو من أهم المشاكل الاقتصاديه التى نواجهها جميعا • ومن ثم تحتاج هذه المشكله الى تبادل الرأى بهدف الوصول الـــــى اسرع واقضل الحلول الموصلة الى الهدف ، وتنميه موارد الدوله من النقد الاجنبى •

وتبذل الدوله جهودا مكثفه لازالة معوقات التصدير، التى تعترض حركـــــة انسياب الصادرات المصريه للاسواق العالميه بصفه عامه والاسواق الافريقيه بصفة خاصه • وربما نتج عن ذلك زياده الصادرات بنسبه ٢ر٢٩٪فى عام ١٩٩١ عن صادرات عـــام ١٩٩٠ ، فى حين ان الفجوه الموجوده تتطلب ان تصل الصادرات الى ثلاثة اضعاف حجمها الحالى على الاقل • والمشكله الاساسيه التى تواجه تحقيق ذلك ، هى عـــدم وجود فائض من السلع والخدمات ، لزيادة عمليات التصدير •

ولكن بالتخطيط الجيد وصدق النيه ، ومصر ثريه بخيراتها فى هذا المجال ، وانتشار المعاهد القوميه المتخصصه وهيئات التخطيط فى شتى المجالات ـ يمكن تحقيق الهدف الاول بزياده الانتاج المصرى لتنمية الصادرات • لذا يجب العمل على زيادة كفاءة الاقتصاد القومى وقدرته على تحقيق معدلات عاليه ، ورفع قدرة الطاقات الانتاجيه بمايحقق فائض للتصدير من السلع المختلفه •

كما ان اعطاء القطاع الخاص نفس حقوق القطاع العام دون تحيز لاحدهما ، يعتبر من اهم عوامل خلق الطمأنينه والاستقرار لدى القطاع الخاص للانطلاق فـــــى التنمية •

ان مساواة القطاعين العام والخاص فى عمليات التجاره الخارجيه، وخاصـــة التصدير لاسواق الدول الافريقيه ، وا ستثمار المناخ الجيد المتاح لها الصفقات المتكافئة يمكن السلعه المصريه المصدره لهذه الاسواق ، من اخذ مكانتها الانسب للتألق فـــــى اسواق الدول الافريقيه •

وتحقيق التنسيق والتعاون بين قطاع التجاره الخارجيه وقطاع الصناعه ،وذلك لاستفاده من الدراسات التى يعدها قطاع التجاره الخارجيه من الاسواق الخارجيه ، مما يمكن قطاع الصناعه من تحديد السلع ذات الميزه النسبيه فى مجال التصدير،وتحديد الاسواق المستهدف التصدير اليها ، ووضع الاستراتيجيه الواضحة لتصدير السلع الصناعية المصريه ، وخطط التصدير المبرمجه قصيرة وطويلة الامد ، وما يلزم انشاؤه من خطوط انتاجيه خاصه بالسلع الموجهه للتصدير .

المراجع العربيه والاجنبية :

١ ـ أنباء الصادرات ، مركز تنمية الصادرات المصريه ، العدد ٢٩،سنة ١٩٨٥ .

٢ ـ ،، ،، ،، ،، ، العدد ٦٥ ،سنة ١٩٨٧ .

٣ ـ النشره الاقتصاديه ، شركة النصر للتصدير والاستيراد ، العدد ٥١،يناير لسنة ١٩٩٠ .

٤ ـ النشره الاقتصادية ، شركة النصر للتصدير والاستيراد، العدد ٥٢،يناير لسنة ١٩٩١ .

٥ ـ النشره الاقتصاديه ،شركة النصر للتصدير والاستيراد ،العدد٥٠،يناير سنة ١٩٨٩ .

٦ ـ النشره الاقتصاديه ،شركة النصر للتصدير والاستيراد ،العدد ٥٤،يناير سنة ١٩٩٢ .

٧ ـ النشره الاقتصاديه ،البنك الاهلى المصرى ، العدد الرابع ، مجلد٤٤،سنة ١٩٩١.

٨ ـ الكتاب الاحصائى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ـ١٩٩١ـ يونيو، ١٩٩٢ .

٩ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ،مركز الحاسب الالى .

١٠ ـ الاهرام الاقتصادى ،العدد ١٢٠٥، ١٧ فبراير ،سنة ١٩٩٢.

١١ ـ ،، ،، ،، ١٢٠٦ ، ٢٤ فبراير ، سنة ١٩٩٢ .

١٢ ـ ،، ،، ،، ١٢١٠، ٢٢ مارس ، سنة ١٩٩٢ .

١٣ ـ هانذياخان، ترجمة مصطفى عبدالباسط ، العلاقات الاقتصاديه الخارجيه للدول الناميه ، الهيئة ، العامه للكتاب ، القاهرة ،١٩٧٧ .

١٤ ـ Fried Vich,: International Economics, Mcgraw Hill, London, 1973.

١٥ ـ Mabro and S. Radwan,: The Industrialization of Egypt 1939-1973, Oxford, 1976.

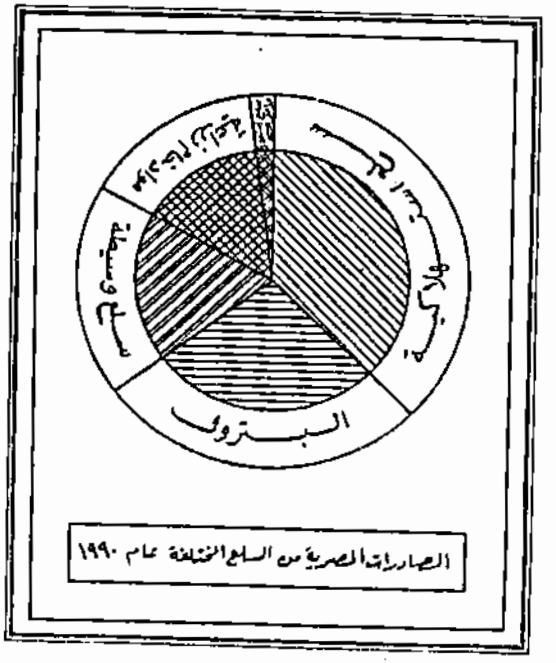
البترول
الصادرات المصرية من السلع المختلفة عام ١٩٩٠

شكل ١

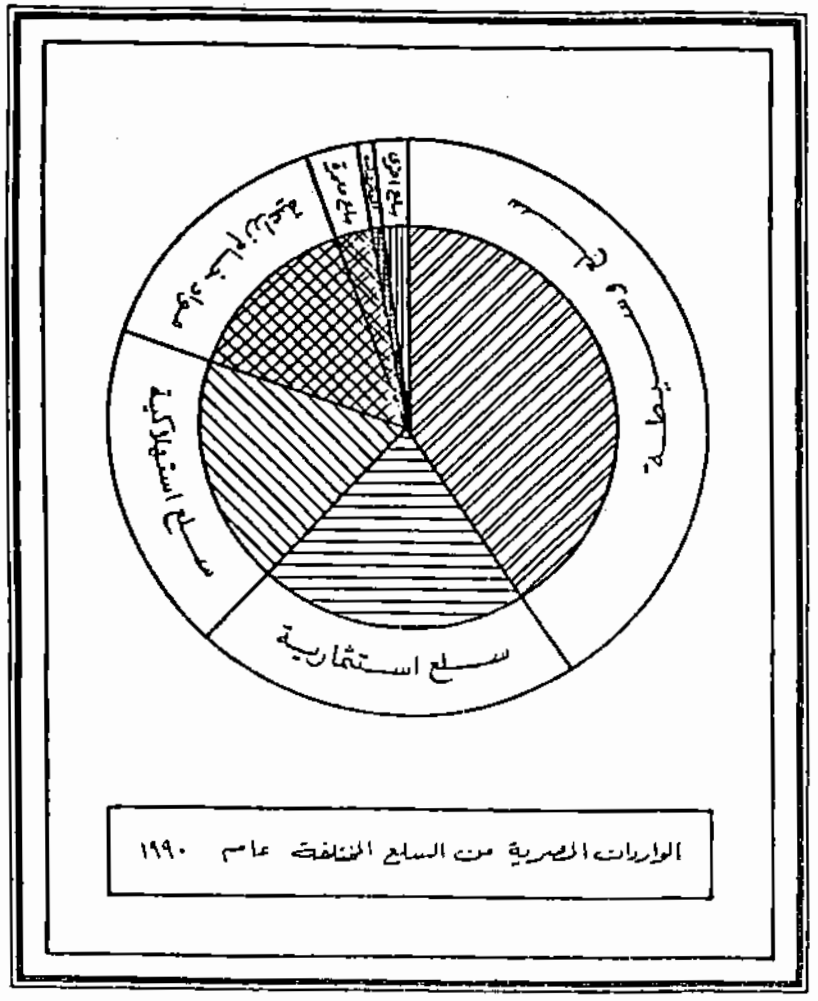
سلع وسيطة
سلع استثمارية
الواردات المصرية من السلع المختلفة عام ١٩٩٠

شكل ٢

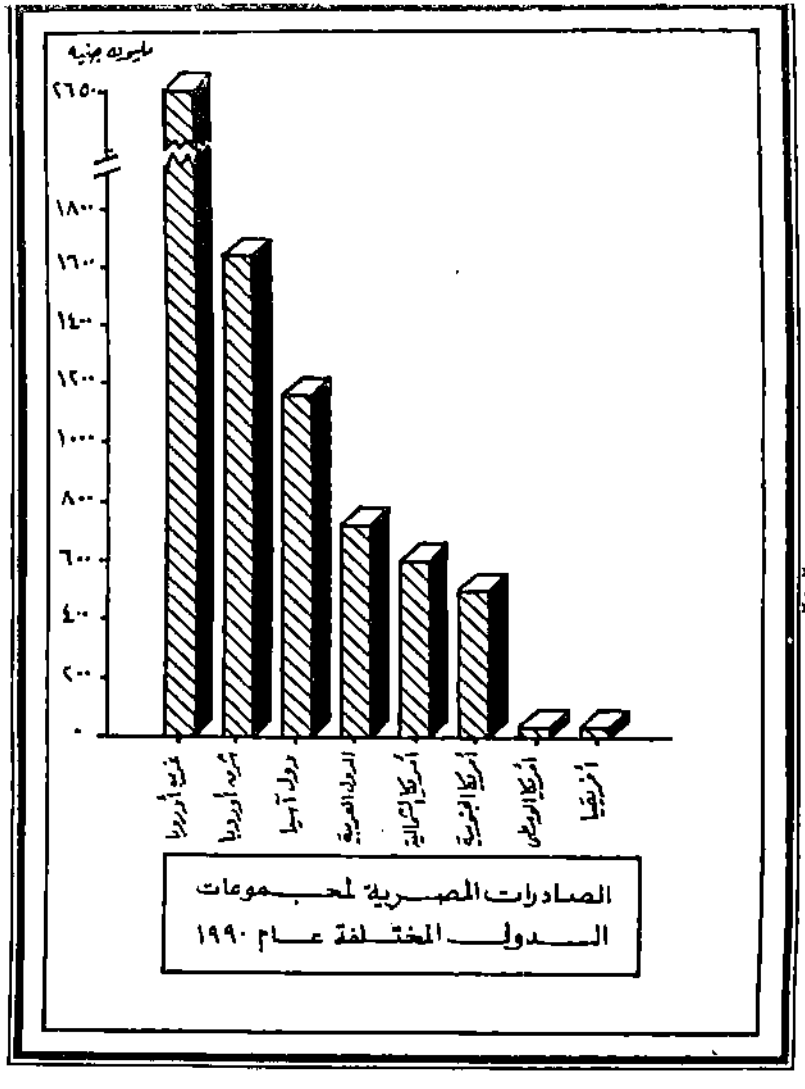

الصادرات المصرية لمجموعات الدول المختلفة عام ١٩٩٠

شكل ٣

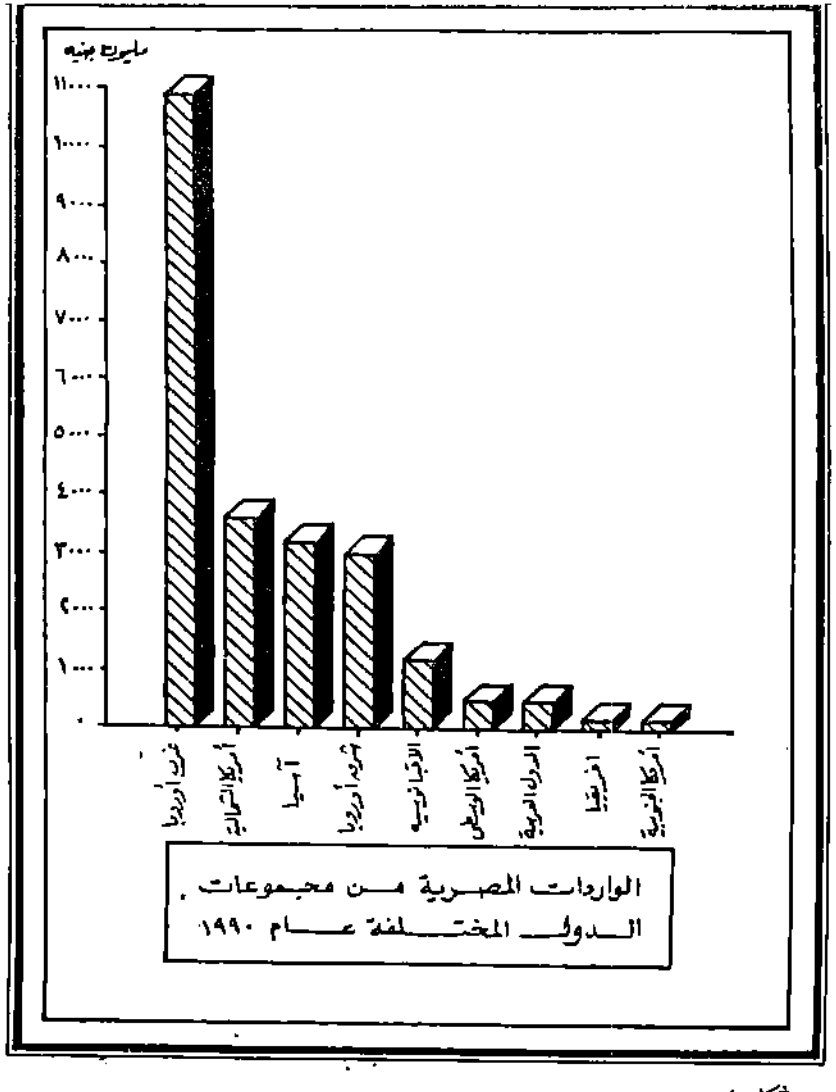

الواردات المصرية من مجموعات الدول المختلفة عام ١٩٩٠

شكل ٤

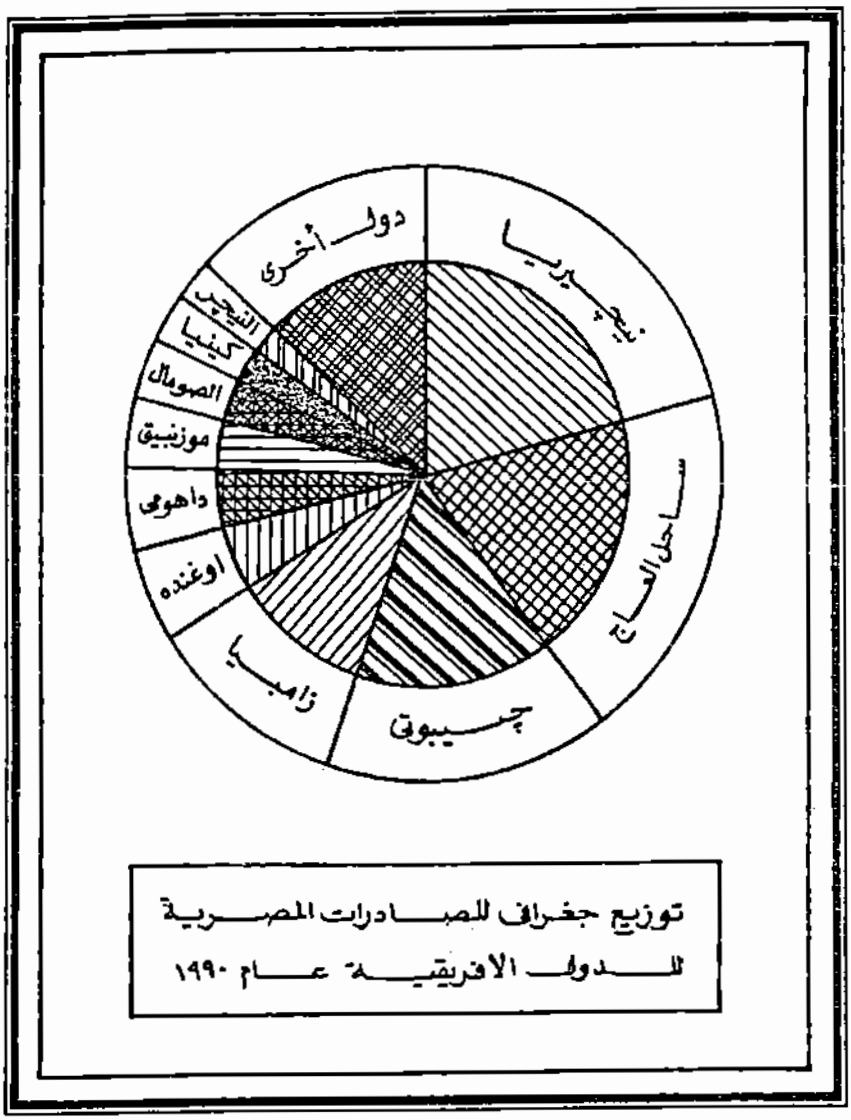

توزيع جغرافى للصادرات المصرية
للدول الافريقية عام ١٩٩٠

شكل ٩